**كم نحن بحاجة الى قاضٍ يتولى عملية "الأيدي البيضاء"!!**

**كما حصل في إيطاليا تسعينات القرن الماضي للقضاء على الفساد.**

**بعد حلقة [يسقط حكم الفاسد] التي ذكِّرت الشعب اللبناني بما سبق وكشفته الصحافة المرئية منذ سنوات،والتي واكبتها في حينه تقارير في الصحافة المكتوبة،لكن لا حياة لمن تنادي!! ولم تتابع يومها السلطة القضائية أي من تلك الفضائح،لأن أهل السياسة هم شركاء أساسيين في نهب المال العام. اليوم هذا الحراك الشعبي العفوي الذي نزل الى الشارع بسبب الجوع والبطالة والخوف على المستقبل،في كل شوارع وساحات وطرق مختلف المدن والبلدات اللبنانية، جاءته تلك الحلقة لتصب الزيت على النار المتأججة في صدور كل اللبنانيين.لهذا أصبحنا بحاجة الى عملية "الأيدي البيضاء" التي قادها قاضٍ إيطالي شجاع لم يهب الموت ولا لومة لائم،هو القاضي "فرانشيسكو سافيريو بورللي".الذي باشرها مطلع تسعينات القرن المنصرم عندما طفحت روائح الفساد السياسي المتحالف مع رجال المال والأعمال.لأجل الصدف لقد توفي هذا القاضي بتاريخ 20/7/2019 عن 89 عاماً في إحدى مستشفيات ميلانو،حيث رثاه الرئيس الإيطالي "سيرجيو ماتاريلا" بقوله: ["كان قاضياً من طراز رفيع التزم بتأكيد رفعة وإحترام القانون وخدم الجمهورية بأخلاص"]. تلك العملية قادها هذا القاضي بكل جرأة وعزة نفس،وقد أدّت الى إعتقال المئات من رجال الأعمال والشخصيات السياسية المتواطئة معهم في نهب المال العام،وزجهم في السجون،حيث ترتب عن ذلك إنهاء المستقبل السياسي لغالبية من تم توقيفهم،يومها قيل أن إيطاليا بعد عملية الأيادي البيضاء،لم تعد كما كانت قبلها،حيث أنتظمت الرقابة المشددة على أهل السياسة ومن يدور في فلكهم من رجال مال وأعمال،وأصبح حكم القانون والمحاسبة هما السائدين في الحياة السياسية الأيطالية. لقد تولى القاضي "بورللي" يومها رئاسة الإدعاء مع فريق من القضاة أختارهم بنفسه،ولم يُترك أي سياسي من الضالعين بأمور الفساد إلاَّ وحُقِّقَ معه،حتى أن بعض كبار السياسيين قد هرب من إيطاليا عام 1994 بعد التحقيق معه، خوفاً من توقيفه،وذلك بمساعدة "المافيا الإيطالية" ذات الباع الطويل في قضايا التهريب!!نعم الواقع اللبناني في ظل ما يحصل من حراك شعبي بأمس الحاجة الى قرار سياسي بتغطية القضاء لكي يتولى واحد منهم وبجرأة وتصميم على متابعة تلك الملفات التي لم يعد بالإمكان سحبها من التداول ومن ضمير الناس،لأن نهب مال الدولة هو بمثابة نهب المال العام المنقول، لا يخضع لمرور الزمن،شأنه شأن من يغتصب المال العام غير المنقول الذي لا يتقادم وضع اليد عليه بمرور الزمن.لبنان بحاجة الى مثل هذه العملية التي لن يتغير لبنان مستقبلاً دونها،وكما قوِّمّ الأعوجاج في الجسم السياسي الإيطالي،لا بُدَّ من الوصول الى ذات النتيجة في حال فُتحت التحقيقات بصورة شفافة ومن دون أية ضغوط سياسية على من يتولاها من السلطة القضائية،لكن نحن بحاجة الى قاضٍ من قامة "بورللي" لكي يُقطع دابر الفساد المالي الجشع في لبنان،والذي لم يكن ليصل الى ما وصل اليه من فجور وسرقة وهدر مالي على المكشوف لو لم يكن أهل السلطة متناغمين ومنتفعين من سرقة مال الشعب. لذا اليوم قبل الغد علينا أن نجد "بورللي" لبناني يقوم بما قام به الأول في إيطايا،إذ من دون ذلك عبثاً تنادي بالأصلاح والقضاء على الفساد في لبنان. والجسم القضائي لا يفتقد الى قضاة أمثال "بورللي" لكن المطلوب قرار يحمي من سيتولى هذه المهمة،لكي يُقدِم دون تردد أو خوف!!**

**البروفسور أمين عاطف صليبا**

**رئيس هيئة الأركان الأسبق في قوى الأمن الداخلي.**